الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

على هامش الصراحة

## الصبر يا رب!!

■ إحسان شمران الياسري

لم نَعُدْ نُطيق صبراً في السكوت والإعراض عن المشكل الوطني المتمثل بالشتائم المتبادلة والتخوين غير المسبوق بين أرفع القيادات الموجودة في بلادنا..

وحتى سكوت البعض لا يعدو ان يكون شتيمة لغير الساكتين.

إن أحداً لا يترحّم على الدكتاتورية وجرائمها واستهانتها بالصوت الآخر، فهي كانت تسحق المعارضين والمتطاولين على رموزها وعلى كل من يقول (نكتة) بحق النظام ورئيسه، ولكنها أيضاً لم تكن تسمح بالمهاترات والشتائم والتخوين بين أبناء المجتمع والسياسيين والمسؤولين.. وكان هذا، في جانب منه، يُريح المجتمع ويجعل عينه على هدف واحد وعدوٍ واحد وحذر من جانب واحد.

أما اليوم، فلم نَعُدْ نعرف من هو الوطني ومن هو الخائن، ومن هو المُخلص ومن هو المستهتر.

حتى اننا، في الدين الحنيف، لم نَعُدْ نعرف أين هي النواميس التي قصدها رب العزّة اذ شرَّع وارسل الانبياء والرسل.

فباسم الله تعالى نَـزَلَ رجال دين الى الساحة السياسية وصاروا وزراء ومُشرّعين ورؤساء مجالس محافظات ومحافظين وسفراء. وباسم الله تعالى ذَبَحْتْ القاعدة الشيعة لأنهم رافضة، وذبحت السُنة لأنهم لا يؤمنون بالسلفية، وذبحت المسيحيين لأنهم لم يدفعوا الجزية. ولم تَطُل اليهود لأننا هجّرناهم عام ١٩٤٨ بعد النكبة مباشرة.

وباسم الدين، نتحدث عن النبي الذي قَبلَ الهدية، فنأخذ الرشى ونُحوّل المال العام الى مال خاص..

وباسم الدين نَسُبُّ الآخر ونلعنه. وباسم الوطنية نتبادل اللكمات في الفضائيات وفي حرم البرلمان.

وباسم العراق الجديد نوقف الحكومة عند حدها ونُقيّد أيديها وأرجلها ونُعلّق أعمال وزرائنا فيها..

وباسم المسيح عليه السلام نترك الوطن هرباً من الموت.

ومن أجل هذا وسواه، لم نَعُدْ نُطيقُ صبراً من لغة رخيصة، وعادية حد الفزع..

ومن أجل هذا لم نَعُدْ نطيقُ صبراً من رؤية السياسيين وأشباههم وهم يضعون العلم العراقي خلفهم ويُصرّحون ويشتمون.. وكأن العراق حقيبة يحملها الادعياء فيفتحونها عند أول فرصة ويُخرجون منها العلم العراقي ويضعونه على الطاولة ثم يبدأ فصل (التسامح) العراقي العتيد!!

ويوما جلستُ مع زملائي في أحد مطاعم عمان وطلبت مشويات. وعندما تأخرتْ أكثر مما يجب، بدأتُ (لأني صاحب الدعوة) بـ(الدردمة) ورفع صوتي، وكيف أننا تورطنا في هذا المطعم (التعبان)، وكان خير لنا ان ندفع ثمن (الزلاطة) ونغادر، الى آخر ما يصدر منا عندما ننسى أنفسنا ونعتقد أننا نملك المطعم وصاحبه!

وبعد ان أتينا على آخر الاطباق وهممنا بالمغادرة، شعرتُ بتأنيب الضمير، فحاولت الاعتذار من العامل الذي كان يخدمنا، وتطييب خاطره.. ولكن العامل، وكان عراقيا، لم يُجبني، بل قال حكمة أرجو أن يتصرف وفقها السياسيون:

فقد قال بعد أن أنهيت كلامي بابتسامة لا معنى لها بالنسبة له:

.إحنه جسر للطيبين!!!!

ثم استدار ورجع الى عمله.

يعني: ادفع الحساب وشوّفنا عرض إچتافك بدون لغوة زايدة!!

# قـــــراءة الـنـصـــوص وفـلـســـفـة الـــدلالـــة

آية الله السيد عمار أبو رغيف

## - الجزء الرابع -

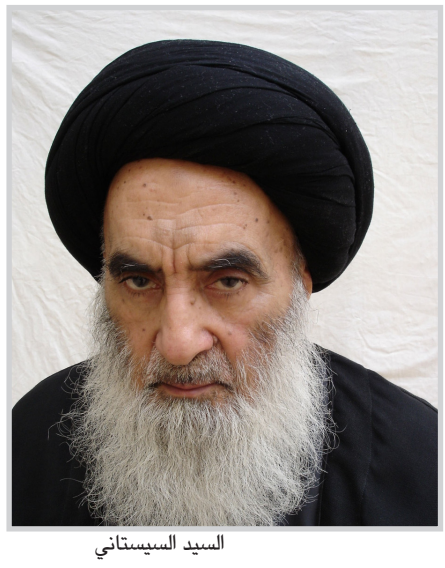
السيد السيستاني

السيد الحائري

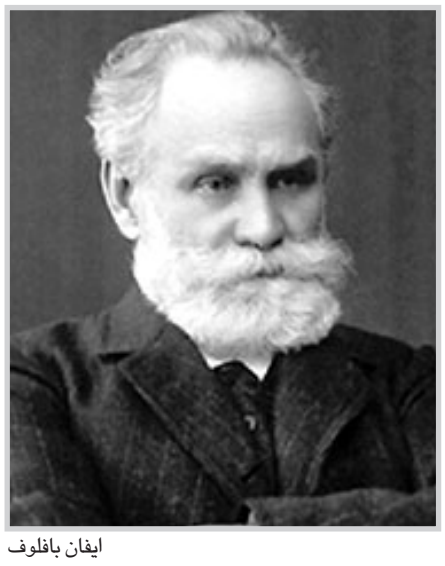
ايفان بافلوف

### عود على بدء:

بعد ان اتضحت – في ضوء ما تقدم – النقاط الأساسية في نظرية «بافلوف» والتي تمس بشكل مباشر موضوع بحثنا الراهن علينا ان نعود إلى سياق هذا البحث، حيث سنضع متابعتنا في ثلاث فقرات، نبحث أولاً في مقارنة نظرية الشهيد الصدر كما جاءت في كلماته ونظرية بافلوف، ونتناول ثانيا ملاحظات الحائري في هامش تقريره لكلمات السيد الصدر، وثالثاً سنقف على ملاحظة وردت في سياق تقرير أبحاث السيد السيستاني الاصولية:

### أولاً: نظرية الصدر مقارنة مع نظرية بافلوف

قانون المنعكس الشرطي وقيامه على أساس قانون الانعكاسات الطبيعية امر اكتشفه الأوائل، وهو – أي قانون المنعكس الشرطي– لدى شارح الكفاية في النحو ((الرضي الاسترابادي))، قائم على أساس الشرطين الرئيسيين اللذين أشار لهما بافلوف،أي الاقتران الزمني بين المنبه الطبيعي والمنبه الشرطي وتكرار هذا الاقتران مرات متعددة. انما الذي فعله ((بافلوف)) هو محاولته صوب اكتشاف الأساس الفسلجي لعمليات الإدراك البشري على مختلف مستوياتها .

والخلاف سيكون مع بافلوف في تفسير عملية الإدراك البشري وهل الأساس الفسلجي كاف لتبرير وتفسير الإدراك البشري أم لا ؟ أما قضية وجود منبهات طبيعية وردود أفعال نظرية ووجود اشتراطات سلوكية وأفعال منعكسة،فهي قضية لا يرتبط الإيمان بها بالإيمان بتفسير فلسفي محدد للعمليات العقلية وللإدراك البشري .

لقد أدرك ((الرضي الاسترابادي))– مضافا الى تأكيده على الشرطين الأساسيين لحصول الانعكاس الشرطي – ان قانون الانعكاس الشرطي قانون يشمل الحيوان ايضا،ويحصل لديه،حيث قال:

(إن الشخص كان يقصد انقياد بعض الحيوانات لشيء من هذه الافعال فيصوت لها إما بصوت غير مركب من حروف كالصغير للدابة عند ايرادها الماء وغير ذلك،وإما بصوت معين مركب من حروف معينة لا معنى تحته ثم يحرضه مقارنا لذلك التصويت على ذلك الامر إما بضربه وتأديبه، وإما بإيناسه وإطعامه، فكان الحيوان يمثل المراد منه إما رهبة من الضرب او رغبة في ذلك البر، وكان يتكرر مقارنة ذلك التصويت لذلك الضرب او البر الى ان يكتفي الطالب بذلك الصوت عن الضرب او البر لانه كان يتصور الحيوان من ذلك الصوت ما يصحبه من الضرب او ضده فيمتثل عقيب الصوت عادة دربة، فصار ذلك الصوت المركب من الحروف كالأمر والنهي لذلك الحيوان) .

لقد اخذ الصدر بفكرة الاقتران الشرطي كعلة تامة لاستقرار الدلالة ووجودها الفعلي الناجز. فالدلالة اللغوية تحصل جرّاء القرن المؤكد بين اللفظ والمعنى، وهي الدلالة المستقرة الاولية للفظ. وقد اختار الصدر الاقتران المؤكد، لكي تشمل الدلالة الوضعية ما يكون جرّاء كثرة الاستعمال وتكرار القرن وتأكيده عبر هذا التكرار الكمي،وما يكون التأكيد جرّاء العامل الكيفي،كما في تسمية الأبناء وإطلاق الألقاب بمناسبات وظروف خاصة تشكل عاملاً كيفياً لتأكيد الاقتران. فيكون الوضع شاملاً لما تعرف عليه عند أهل اللغة وعلماء أصول الفقه للتعيني والتعييني معاً .

أما بافلوف فلم يتخذ من الاقتران الشرطي والقانون الاشاري الأول علة تامة لصيرورة الدلالة،بل نظام الكلام (النظام الاشاري الثاني) لدى بافلوف يتطلب ما فوق المنعكس الشرطي وقانون الاقتران،هذا القانون الذي تفيد منه الحيوانات اجمع.

لقد اشرنا الى أن ((بافلوف)) يعتقد أن الدلالة والنظام اللغوي لا يأتي جرّاء الربط والقرن المؤكد فحسب، بل يرتهن بإمكانات ارقى وقدرات ارفع، يتوفر عليها الإنسان فقط بين عالم الكائنات الحية . فهو يتطلب قدرة التجريد والتعميم،ثم هو نظام راق، حيث يصنع الوعي، وينجب الفكر والقدرة على التحليل والاستنتاج التي يختص بها الإنسان .

وبهذا يتضح فارق أساسي في تفسير عقد الدلالة بين بافلوف وبين الصدر. فالثاني أقام هذا العقد على أساس قانون الاقتران كعلة نهائية لحصول الدلالة واستقرارها، بينما ذهب الأول الى ان قانون الاقتران معدٌ وخطوة أولية لكي يقوم جهاز الكلام بدوره في عمليات عقلية أرقى في التجريد والتعميم لكي تنعقد الدلالة وتؤدي الكلمة دورها في التعبير عن المفاهيم والمعاني. هذا مضافا الى ان بافلوف – حسب متابعتنا – لم يلمح إلى العامل الكيفي الذي ينقسم الوضع بمعونته الى وضع تعييني وتعيّني!

### الرافد ونظرية (الوضع)

اتجه (الرافد) الى تبني نظرية الاتحاد و(الهوهوية) بين اللفظ والمعنى في تفسير الوضع وصيرورة الدلالة الوضعية . وقد طرح هذا الاتجاه في سياق تضمن مجموعة من الآراء ووجهات النظر، التي سنقف عندها في اللاحق من هذه الفقرة، التي يقتضي سياقها ان نبدأ من الموقف النقدي الذي سجله (الرافد) حول نظرية (القرن الأكيد) في تفسير الوضع .

الرافد ونظرية (القرن الاكيد) في تفسير الوضع:

يرى (الرافد) ان قانون الاقتران الشرطي احد مظاهر قانون اشمل،وهو قانون تداعي المعاني. هذا القانون الذي افترض (الرافد) انه مطروح في المدرسة التحليلية لعلم النفس. وان هذا القانون هو منشأ العلاقة السببية بين اللفظ والمعنى،التي هي قاعدة نظرية (القرن الاكيد) في تفسير الوضع،حيث جاء فيه:

(أما منشأ العلاقة السببية فهو القانون المطروح في المدرسة التحليلية لعلم النفس،وهو قانون تداعي المعاني اي تلازمها واقترانها في الخطور الذهني . والقانون المذكور له ثلاثة عوامل :

العامل الأول : كثرة التقارن في الإحساس، سواء أكانا لفظين كلفظ ((قال محمد)) ولفظ ((هو ابن مالك)) فأنهما يتلازمان في الخطور ذهنا، ام كانا معنيين كطلوع الشمس وصحوة الناس من النوم،فأنهما يقترنان ذهنا لتقارنهما خارجا وحسا...).

ثم اردف قائلا : (والمرتبط بمحل كلامنا هو العامل الأول فقد ذكروا في مقام تقريره انه أقيمت تجربة عملية مع الكلب، حيث قام شخص بالقرن الحسي فترة طويلة بين إحضار الطعام ودق الجرس، فكانت النتيجة انه كلما طرق الجرس سال لعاب الكلب استعدادا للطعام، وهذا التلازم الذهني سببه كثرة التقارن الحسي. فكذلك في محل كلامنا ينطبق القانون نفسه بنفس العامل المذكور، فانه إذا قام الأب بالقرن الاحساسي بين اسم مولوده وبين المولود نفسه... وهي العلاقة السببية والتلازم لعامل الاقتران الحسي المؤكد، وهو ما يعبر عنه بالاقتران الشرطي عند علماء النفس).

وقبل ان اسجل اعتراضات (الرافد) على نظرية (القرن الأكيد) يجدر إلفات النظر الى ما يأتي:

أ- إن قانون تداعي المعاني هو القاعدة التي فسر بها ( دافيد هيوم ) الاقتران السببي بين العلة والمعلول . وعلى أساس هذا التفسير ذهب هيوم الى إنكار العلية بمفهومها العقلي الفلسفي، وعدّها مجرد عادة ذهنية تستدعي الذهن المعلول بعد العلة،جراء اعتياده على التتابع الزمني بين حدوث العلة والمعلول، ومن ثم تصبح العلية تطبيقاً من تطبيقات قانون تداعي المعاني. وهذا قد حصل قبل تأسيس علم النفس الحديث بأكثر من قرن .

ب- إن الاقتران الشرطي في علم النفس الحديث الذي ذهبت اليه مدرسة بافلوف المتقدم ذكرها، جاءت على النقيض من قانون تداعي المعاني الذي استخدمه هيوم،حيث نزع هيوم الى تجريد الاقتران من معانيه الموضوعية، وعدّه مجرد عادة ذهنية، بينا يصر اتجاه المنعكس الشرطي على عد الاقتران حقيقة موضوعية تتطابق مع الواقع، وذات أساس فسلجي في بنية الجهاز العصبي للكائن الحي .

نعود إلى ما جاء في (الرافد) من نقد لنظرية (القرن الأكيد)، حيث ذهب إلى إن ((اللغة ظاهرة حضارية حية كما يعبر عنها علماء الاجتماع،وتعتبر الدليل على ثقافة المجتمع وحضارته ومستواه الفكري والمادي، باعتبار أنها لابد من أن تمر بالمراحل الأربع التي ذكرناها، وهي مرحلة الانتخاب، ومرحلة الإشارة، ومرحلة التلازم،ومرحلة الهوهوية. وهذه المراحل لا يحتاج لها قانون تداعي المعاني الذي يعني الانتقال من الملزوم الى اللازم كالانتقال من النار إلى الاحتراق، لأنه قانون غريزي فلا يتوقف على هذه المراحل المخططة عقل بخلاف العلاقة الوضعية اللغوية بين اللفظ والمعنى،فإنها مرحلة راقية للتطور الإبداعي عند الإنسان).

ينطوي هذا النص على نظرة متميزة إلى اللغة،باعتبارها عملية إبداعية راقية، تتطلب تخطيطا وعقلا، يحقق لنا استقرار الدلالة، وصيرورة الألفاظ دالة على المعاني. خلافا للقول باعتباطية الدلالة، وأنها تنشأ على أساس قوانين تكوينية دون تصرف من قبل البشر.

نحن نستقرب أن تكون اللغة نظاما وقوانين ومفرداتٍ عملية إبداعية، يتطلب عنصر الإبداع فيها تفسيراً، يتعذر ان يكون قائما على أساس الغريزة او الدربة وفقا لقانون الانعكاس الشرطي. لكن الملاحظ أن ((الرافد)) في مواضع أخرى من البحث عدّ المرحلتين الرئيستين الأوليتين من مراحل نشوء الدلالة، خطوات لا تستدعي نضجا عقليا خاصا. فمرحلة الجعل والاعتبار، التي هي مرحلة الانتخاب لديه،تتمثل في جعل الهوهوية، وهي: (إن جعل الهوهوية امر سهل يسير لا يحتاج لعمق الفكر ولا دقة التأمل،لأنه لون من ألوان المجاز...بل اعتبار الهوهوية يصدر حتى من الأطفال ).

أما مرحلة الإشارة التي هي مرحلة القرن وتأكيده بين اللفظ والمعنى فهي مرحلة (في الغالب لا تكون عملية مقصودة بل هي امر تكويني،وهو كثرة الاستعمال والإطلاق وحمل اللفظ على المعنى مع القرائن، وهذا ما يسمى بالعامل الكمي،او توافر قرائن سياقية ومقامية مع عوامل مثيرة تساعد على تأكيد العلاقة الوضعية بين اللفظ والمعنى،وهذا ما يسمى بالعامل الكيفي).

على أن (الرافد) ذهب الى ان حقيقة الوضع تتقوم،وهي (في نظرنا الهوهوية بين تصور اللفظ وتصور المعنى الحاصل من مقدمات ثلاث:

١- الجعل

٢- الاستعمال مع القرينة

٣- التلازم

ومن المؤكد ان مرحلة التلازم والهوهوية تمثل نتائج تكوينية وليست وجودات اختيارية،أي أن التلازم والسببية والاتحاد في أفق الذهن،نتائج مفروضة جراء الاعتبار والجعل وكثرة الاستعمال وتأكيد الاقتران بين اللفظ والمعنى،وليست أعمالاً او ممارسات تخضع لاختيار الآدميين .

والاستفهام المطروح هنا على وجه التأكيد ان المرحلة الأولى أساسية في صيرورة الوضع ونشوء الدلالة اللفظية ، وهذا ما نؤجل البحث فيه الى القادم من تقسيمات الوضع. لكننا هنا نسأل عن موقع ((القرن الأكيد)) في هذه المراحل،وتفسير ((الرافد)) لهذه العملية ؟

ذهب ((الرافد)) الى ان عملية القرن المؤكد بين اللفظ والمعنى،تتمثل في المرحلة الثانية من مراحل الوضع اي مرحلة الاشارة،التي تتم بموجبها عملية الإشارة باللفظ الى المعنى عبر عوامل كمية وكيفية تساعد على ذلك

وقد فسر هذه المرحلة بقوله: (فمن الواضح ان المرحلة الثانية هي مرحلة اظهار المعنى باللفظ،واظهار المعنى باللفظ ولو بالقرينة،فرع وجود ربط واختصاص بين اللفظ والمعنى ولو كان ربطا اعتباريا الذي هو المرحلة الاولى، فالمرحلة الثانية متفرعة من المرحلة الأولى في مقام التمهيد للعلاقة الوضعية، كما قال علماء الاصول بان مرحلة الاتباع فرع مرحلة الإختراع).

وأكد أيضا في موضع آخر قائلا: (وأما مرحلة الإشارة فقد تكون عملية مقصودة من قبل الواضع في تكراره الاستعمال،وتكثير القرائن المشيرة، والعوامل المرسخة للعلاقة بين اللفظ والمعنى، وفي الغالب لا تكون عملية مقصودة بل هي امر تكويني،وهو كثرة الاستعمال والإطلاق وحمل اللفظ على المعنى مع القرائن).

تلاحظ ان النص الأول يفترض مرحلة أولى ضرورية للانتقال الى المرحلة الثانية،وان الإشارة فرع الربط، بينا يؤكد النص الثاني على ان الربط يتم عبر الإشارة في الغالب، حيث كثرة الاقتران التكويني ! المهم هنا ان نتفهم المراد من إطلاق اللفظ على المعنى مع القرائن، ما هي القرائن التي يفترض استخدامها في مرحلة الاشارية التي يتم الربط والقرن فيها عبر الإشارة ؟.

نحن هنا امام العامل الكمي في عمليةِ القرن بين اللفظ والمعنى، هذا العامل الذي يتكأ أساساً على تكرار القرن وكثرة الاستعمال اي تكرار قرن اللفظ بالمعنى . فاين تأتي القرائن المشيرة الى ان المراد من اشارية اللفظ الى المعنى في عملية القرن التكوينية، التي تعتمد على قانون الاقتران الشرطي او المنعكس الشرطي كما أطلق عليه بافلوف؟ ان استخدم الألفاظ مع القرينة للدلالة على المعنى لايتاح الا في العمليات القصدية، التي ترقى الى فعاليات الاقتران الشرطي. لوضوح ان أشارية اللفظ الى المعنى في عملية الاقتران الشرطي سيكون اللفظ ذاته هو القرين للمدلول الحسي المعادل للفظ . فكلمة (الحليب) تقترن في ذهن الطفل بمادة الحليب الحسية التي تقدمها الام،وحينما يتكرر هذا القرن في ذهن الطفل مرات متعددة فسوف يكون اللفظ قرينة تامة على المعنى،اي سيكون اللفظ دالا على المعنى الحسي،بحكم القرن المتكرر،دون أي قرينة إضافية في البين . على أي حال إن فرضية كون الدلالة عملية أرقى من مجرد الاقتران الأكيد بين اللفظ والمعنى، وأنها تعبر عن مستوى من التطور الإنساني جراء وجود الإنسان في حضارة اجتماعية، تمثل اللغة اداة التواصل فيها،وتشكل عامل تطور الفكر والثقافة،امر أكدته دراسات بافلوف، وأكدت أيضاً ان اللغة والفكر يتحدان في طول عملية الاقتران الاكيد بين اللفظ والمعنى وفق قانون الاقتران الشرطي، وان الانسان بما يتمتع به من قدرة على التجريد والتعميم تتيح له استخدام نظام الاشارة الكلامية،وان الانسان يفكر بالالفاظ .

لكن المهم الاشارة الى ان عملية وحدة اللفظ والمعنى، وان الانسان يفكر باللفظ،ويستخدم في عملية انتقالاته الذهنية الالفاظ،وان نظام الاشارة الكلامي هو نظام التفكير لدى الانسان،امر ليس من ابداع مدرسة ((بافلوف))، بل اكدته دراسات الاوائل،وجاءت نصوصه في كلمات الشيخ الرئيس ونصير الدين الطوسي في ((الإشارات))،كما نقلها (الرافد).

على ان اعتراضنا الرئيسي على الاتجاهات الربطية في علم النفس،وفي تفسير الدلالة لدى علماء اللغة وعلماء أصول الفقه هو : اننا نستبعد ان يكون النظام اللغوي والدلالات في هذا النظام يمكن تفسيرها على قاعدة الربط بين لفظ ومعناه، وان دلالات الالفاظ على معانيها يمكن ان تستقر وتتخذ وضعا لغويا،ويكون للفظ دلالة أولية أشارية للمعنى، يقفز اليها ذهن ابناء اللغة للوهلة الأولى،نستبعد حصول ذلك عبر الألفاظ المفردة ومعانيها، ودون سياقات الجمل والمعاني التصديقية التي تعتمد على بنية اللغة بشكل عام. وتفصيل موقفنا سيأتي في طول متابعتنا ابحاث هذه الدراسة.

### نقد الحائري لـ(الرافد):

في هامش تقرير السيد الحائري لأبحاث الشهيد الصدر الأصولية، تعرض لنقد اتجاه ((الرافد)) في تفسير الوضع، فقال: (من الطريف: ان بعض الكتابات فرضت ان العلاقة الوضعية عبارة عن حصول الهوهوية الحقيقية،او التوحد الحقيقي بين صورة اللفظ وصورة المعنى، وانه على هذا الفرض يتم ما يقال من فناء اللفظ في المعنى او مرآتيته له. اما اعتبار هو او تخصيص اللفظ بالمعنى او جعل الملازمة بينهما او التعهد او نحو ذلك،فكلها من مقدمات تحقق الهوهوية بين صورتي اللفظ والمعنى،وقد اعرض وأطال في إثبات ذلك بالشواهد والأدلة (راجع الرافد،ج١ المدعى كونه تقريرا لبحث آية الله السيستاني حفظه الله ص ١٤٤ فصاعدا) .

يجدر بنا ان ندخل مباشرة الى النقطة الرئيسية، التي اثارها النص المتقدم،دون الوقوف طويلا على الطرافة والادعاء، التي لا نجد ما يبررها ،لقد استبعد الحائري امكانية التصديق بتوحد الصورتين (صورة اللفظ وصورة المعنى)، لأن هناك اثنينية وجودية، فاللفظ له وجود خارجي،والمعنى وجود آخر مغاير له،وما ينعكس في الذهن هو وجود كل واحد منهما على حدة،لان كل واحد منهما لا يعكس في الذهن إلا صورته، فهما وجودان متغايران ذهنا وخارجا. وتغاير (الحليب) كماهية له وجود مشخص في الخارج مع لفظ (الحليب) الذي هو (كيف مسموع). أما تغايرهما ذهناً فلوضوح أن ما ينعكس في الذهن من لفظ الحليب، صورة مغايرة لما ينعكس في الذهن من صورة مادة (الحليب) القائمة في عالم الوجود.

قبل أن ندخل في البحث المنهجي عن العلاقة بين اللغة والفكر،أشير الى منبه من خلال الاستفهام الآتي: حينما أطلب إحضار مائدة الغداء، فاقول: آتوني بغدائي او عشائي،فهل تحضر في الذهن صورة الغداء ومائدته والإتيان به أولاً، ثم تحضر صورة لفظ الاتيان ولفظ الغداء ثانيا ؟ كم هي عدد الصور التي تحضر في الذهن، ومن يستطيع إحصاؤها ؟

## الـــثـــورات الـــعـــربـــيـــة..
# أزمـــــة الـــدولـــة والـــعـــقـــل والانـــثربـــولـــوجـــيـــا

علي حسن الفواز

البعض يضع رهاناً على الثورات التي بانت ملامحها اليومية وليست الايديولوجية، والبعض الآخر لا يراهن البتة على شيء، لقناعته بان مايحوطه هم محض لعبة كونية تصنعها القوى المهيئة، والقوى الاقليمية التي تريد إعادة إنتاج خارطة المصالح والقوة عبر مسارات جديدة، عبر العودة الى أشكال أكثر مقبولية من توصيفات ممالك الطوائف وعلائقية الملوك والعبيد.. هذا الرهان والرهان المضاد هو الذي يضعنا امام تعدد القراءات السياسية والسسيولوجية لـ(مفهوم الثورة) ولما يحدث فيها ولكل مايحوطها من تعقيدات الحراك الصاخب الذي تحول الى حراك رسمي وإعلامي وتمويلي منذ يافطة الوعي الاحتجاجي التي رفعها محمد بوعزيزي في تونس، والتي تحولت الى مايشبه العدوى الثورية ذات العمق الحقوقي، وربما العدوى النفسية التي بدت امام هيجانها رافضة لكل اشكال الهيمنة بدءا من هيمنة الشرطي الى هيمنة السياسي ورجل الامن والايديولوجيا والخطاب الاعلامي والفقيه البليد الذي يحاصرنا بالتاريخ الضيق وفتوى الموت دائما، وكذلك هيمنة النوع الانثربولوجي الذي صنعته(تاريخات)من الصراعات والحروب والمصالح التي لعبت فيها الدول الغربية ذاتها الدور السلبي في صناعة هذه الملامح الشائهة للدولة والحكم والثروة والجغرافيا.

ثمة من يقول في هذا السياق ان هذا المعطى قد تحول الى مايشبه الربيع العربي بتوصيفاته الانفعالية، والذي كان مضادا لطبائع العقل العربي التقليدي المَيّال للمساكنة والمسالمة دائما، والخوف من ولي الامر وعدم الخروج عن طاعته. وهناك من يقول ايضا ان هذا الربيع الافتراضي يحمل في تفاصيله الكثير من الالتباس، ليس بالضرورة ماهو ضد الثوري، لكنه الاقرب الى الواقعي، والذي يضع مفهوم الثورة او الانتفاضة امام الكثير من الاسئلة. فإذا كان صاحبو هذا الحراك هم من الشباب، فإنه يضع هؤلاء الشباب امام العديد من المقاربات التي يمكن ان تعطي للثورة توصيفها الحقيقي، خاصة الشباب الذين لم يؤدلجوا بعد، بالمعنى المدرسي والحزبي للايديولوجيا، ولم يعيشوا وصايا الآباء العرابين الذين ظلوا طوال زمن سياسي عربي مأزوم(يزقّون) بالاولاد الثوار حبّهم وماءهم ودفئهم واوهامهم..

هذا الجيل العابر لجغرافيا الايديولوجيا المدرسية!! وضعنا امام فضاء عار تماما من المراثي القديمة، وانفتح على شعارات سهلة وغير مستهلكة ويمكن تداولها واستعمالها دون عقد او حساسيات، او حتى اعراض جانبية، اذ باتت الحرية والديموقراطية والتنمية وفرص العمل والحق في سلم اهلي كامل الامتيازات نوعا من الشعارات الاكثر تعبيرا عن هموم الزمن الجديد، ورغم ان الجوع لم يزل هو الجوع، والفقر والجهل والاستبداد مازالت تحمل ذات القوة السرية، مثلما ظلت(الامبريالية)و(البرجوازية) مفاهيم سياسية وطبقية، الا ان(الانسان)هو الذي تغيّر، هذا الانسان الذي ظل مطرودا ومقصيا، والذي أصيب بيأس تاريخي من الايديولوجيات المدرسية والاحزاب المدرسية والآباء المدرسين والشعارات المدرسية، وأعلن في لحظة تاريخية مفارقة عن احتجاجه وغضبه ورفضه، وان يقف ولاول مرة قريبا من سورها العتيد، ليكتشف ان هذه(المدرسيات)المضخمة في مخياله السردي ما هي إلا خواء و(خيالات مآته) وان صناعة ابطال هذه الخيالات كان جزءا من ازمة خوفه القديم، وانها جزء من حكايات صناديق الجدات التي تتحدث عن خرافات السعالي والعمالیق.

هذه الكشوفات اعادت الدولة القديمة الى الواقع، وان حكاية السلطان والملك وولي الامر الذي يحكم فيها باسم الله تحولت الى حكاية عابرة، وان مخيالها المرعب ماعاد ينطلي على احد، وماعادت اوهامه وفروضه صالحة لزمن اضحى الانسان فيه هو محور البطولة والتخيّل. وحتى جماعات التشدد في بعض تيارات الإسلام السياسي ذات النكهة الراديكالية ادركوا خطورة هذا التحول، وباتوا امام شرط المراجعة والاجتهاد في النظر والحكم، اذ ان اية فتوى مضادة لهذا الاتجاه ستجعلهم خارج اللعبة تماما، وستضعهم بمواجهة هؤلاء الشباب الزاحفين بدون عقد او حساسيات او ولاءات او حتى مقدس شرطي على طريقة التكفير والهجرة!! اذ شرط الانحياز للحداثة بكل ماتحمله من معان هو المعيار الاخلاقي والاجرائي الذي يمنح شفرة المرور، والاندماج في مسارات مانفترضه من مسمى الثورة لهذه التحولات التي رهنت الشارع والمؤسسة والخطاب والعقل الى معطياتها.. وحتى فوز حزب العدالة والتنمية في تركيا بالانتخابات الجديدة، والذي يحمل ارهاصا بمعى معين للعلاقة مابين التيارات الدينية الدولتية والحداثة، لايعني فرض شكل مضاد للحراك السريع والصاخب الذي يحتشد في الشارع، لان الاتراك يتصرفون كسياسيين وليسوا كرجال دين، اذ لاتوجد وصايا او فتاوى تحرك وتضبط الحكم العلماني جدا في تركيا، والذي يخضع لمراقبة العسكر من بعيد، ومراقبة القوى الغربية الامريكية من زوايا متعددة، لذا يكون هذا الفوز في خانة بعيدة عن معطيات الشارع العربي الذي مازال مصرا على خبط التدين بالسياسة بطريقة مثيرة وباعثة على الغرابة، ولعل مايحدث في مصر وتونس وحتى في سوريا والسعودية والبحرين هو مثال على هذا المركب الذي يحتاج فعلا الى جرعات عالية من الثورة التي تموه عليها الخطابات الاعلامية الهشة التي تقدمها الجزيرة والعربية وغيرها من قنوات الدرجة الثانية..

اغلب المتابعين يعرفون ان النزعات التي كانت تحكم الدولة باسم الدين، قدمت لنا نموذجا اكثر استبدادا وتشوها للحكم، بدءا من الحكم السعودي وحكم صدام، وصولا الى حكم طالبان وغيرها، اذ اسبغ ال(الهؤلاء) الكثير من الايديولوجيا المقنعة في خطابهم على حساب المنظور الديني الوسطي، وادخلوا مفاهيم الحكم في ازمات وصراعات تفككت في ضوئها الاطمئنانات السياسية ومصالح الناس، وضاعت تحت فروضها الحريات والحقوق المدنية والهويات، ناهيك عن تورطها في صناعة الحروب هنا اوهناك، والتي تذكرنا بالحروب الصليبية التي تؤجج وتهيج الناس تحت يافطات الاوهام المضللة ونزاعات الطائفيات الغريبة.

### السياسي والايديولوجي..أسئلة الدولة والحداثة

إزاء كل هذا الذي يحدث، كيف يمكن ان تكون الصورة؟ وكيف يمكن للسياسي الايديولوجي ان يلتقي مع السياسي الوظيفي؟ وهل لكليهما الاستعداد للتخلص من عدّة الحرس القديم، وتبني مشروع الاصلاح والتغيير؟ وهل يمكن لصاحب نظرية الاسلام السياسي ان يعيد النظر في منظوره للحاكمية والقبول بالتعددية والديمقراطية والحقوق المدنية وقيم الدولة والحداثة؟ وهل لاصحاب الواحديات في الحكم في الدول التوتاليتارية والثيوقراطية ان تنزع الى حكم العقل، وان تمنح شعوبها الحق الكامل في الحريات والمشاركة في الحكم عبر الديمقراطيات الدستورية، وفي التخلص من عقدة العبد والسيد؟

أحسب أن هذه الأسئلة تمثل مفتاحا للكثير من المراجعات، والكشف عن علّة الدولة المأزومة في الثقافة العربية، وعلة السؤال القديم(لماذا تأخر العرب وتقدم الغرب؟) اذ ان قرائن ذلك تكمن في ماهو قرين بأثر هذه العلل في انتاج مظاهر المراضاة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والعمرانية والثقافية، وماهو فاعل في طبائع الحاكميات التي انتجت لنا نظاما تاريخيا للاستبداد والهيمنة متلبسا بكل لبوس السلطة والشرعنة والقوة والثروة والتابعية، وبالتالي فانه كرس ثنائيات الفرض والخضوع، والشهريار والشهرزاد والمسرور في آن معا، مثلما كرس مفهوم الولاء عبر مفهوم الطاعة وليس المواطنة، والذي بات الآن أمام أجندة هذه النزعات الثورية كنوع من العقاب الذي يشبه نزع الجلد، وتفريغ السلطة القديمة من قوتها ومعناها ومقدسها ورمزيتها التي تملك وتحكم.

ان تطور وعي الدولة الغربية ونتاج نموذجها الحداثي قام أساسا على فصل الكثير من المظاهر بين الحكم والتملك، واضحى التملك نوعا من الحق الشخصي الذي يتناظر فيه الجميع، والحكم مرهون بسلطة القانون والدستور وحكم الاغلبية وليس تضليلا تاريخيا ارتكاسيا لا وجود حقيقي له على الارض..ومن هنا ندرك اهمية ان يراجع الجميع خطاباتهم وانماط تفكيرهم السياسي والثقافي والسلطوي، بما يتيح لـ(الثورة)ان تكون بلا فؤوس، وان لايكون نموذجها الليبي او اليمني هما القياس الدموي الذي راح ضحيته الآلاف من الناس، لان العنف يولد العنف دائما، وأعتقد ان العديد من الدول التي بدأت الثورة تلامس تخوم جلدها الوطني ستجد نفسها امام ثنائية الثورة والفؤوس، ان لم تبادر الى تخفيف ازمة هذا الجلد الغليظ المعبأ بالاخطاء القديمة، وبقايا العلامات الرمزية للعنف، ومانعات الصواعق الخلب.

ورغم ان ثمة قول قاله الكسي دو توكفيل( ان اللحظة الاكثر خطورة في تاريخ ديكتاتورية ما، هي عندما تشرع في الاصلاح) يكشف عن خطورة التحوّل في هذه الدول المغلقة، وإمكانية انهيار بيتها القديم، إلاّ أن هذا لا يعني تفكيك كل السطوح، وإباحة جسد التاريخ الى التفريغ الكامل، وتحول منهجية الاصلاح والتغير الى عملية مدروسة تضع الثورة في سياقها الصحيح، وتضع الفؤوس في مشاجبها، مثلما تضع القوة الخلاقة في فاعليتها المنتجة التي يمكن ان تصنع وجهاً آخر للثورة، حتى وان كان بطيئا ومربكا وشاحبا، وهو ماحدث في حدود معينة في مصر وتونس، حيث انهار البناء الافق للدولة القديمة، مقابل اقتراح مشروع بناء عمودي يستلزم الكثير من الاجراءات والامكانات والقدرات المادية والتاريخية والعملياتية، والذي اتاح للكثير من القوى المدنية ان تعيد حساباتها مع نموذج الدولة القديم، ومع تاريخ(العسكرة)الذي ظل المثال العصي على التهميش، وأحسب أن نجاح مرحلة مابعد الثورة المصرية في انتاج المؤسسات التي تضع قوى الثورة في سياقها التاريخي الجديد سيكون هو الفيصل في تأصيل المعنى القيمي لهذه الثورة، وفي تأمين خطوط المواجهة مع انماط الدولة القديمة المرعبة والتي تشكل بتقديري التهديد الاخطر لتحولات العقل العربي وهيمنة سلبيته ونموذج قوته الانثربولوجية العاطلة..